ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⴰⵔⵍⵎⴰⵏ
ⴰⵙⵏⵜⵉⵔ ⵏ ⵉⵎⵙⵙⵓⵔⵉⵏ

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

النشرة الداخلية

الثلاثاء 12 أبريل 2016

العدد 491

في هذا العدد

افتتاح الدورة التشريعية..... 2

اجتماعات المكتب..... 9

أنشطة الرئاسة..... 13

الجلسات العمومية..... 18

أشغال وبرامج اللجان الدائمة..... 19

أجندة..... 21

افتتاح الدورة التشريعية

افتتاح الدورة

طبقا لأحكام الدستور وعملا بمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، عقد المجلس جلسة عمومية يوم 08 أبريل 2016 خصصت لافتتاح افتتاح دورة أبريل من السنة التشريعية 2015-2016 برئاسة رئيس المجلس السيد حكيم بن شماش الذي ألقى بالمناسبة الخطاب التالي:

باسم الله الرحمن الرحيم

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أيها الحضور الكريم،

طبقا لمقتضيات الفصل 65 من الدستور والمادة الأولى من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، نعلن عن افتتاح دورة أبريل للسنة التشريعية (2015-2016)، وهي دورة تنعقد في ظل ظرفية وطنية ودولية دقيقة وحساسة بالنسبة لقضية وحدتنا الترابية، وذلك على إثر تداعيات الانزلاقات الخطيرة لمواقف الأمين العام للأمم المتحدة خلال زيارته الأخيرة لمخيمات تيندوف والمنطقة المغاربية على قضية وحدتنا الترابية، وهو ما يدعونا إلى تكثيف الجهود وتنسيق الأدوار من أجل التصدي لمثل هذه الانحرافات التي تستهدف النيل من وحدتنا الترابية وسيادتنا الوطنية.

إن هذه المحطة تستدعي منا أقصى درجات اليقظة والتعبئة الشاملة، برلمانا وحكومة وأحزابا ونقابات ومجتمع مدني، من أجل الإسهام في التصدي لهذه التداعيات، على اعتبار أن التعبئة هي السلاح الأنجع لرفع كل التحديات ومجابهة العقبات التي تعترض المسار الديمقراطي والتنموي لبلادنا.

السيدات والسادة الأفاضل،

تعتبر هذه الدورة هي الأخيرة في ولاية مجلس النواب والحكومة، مع ما تحمله من رهانات وتحديات تتصل بتحيين الترسانة القانونية، سواء تعلق الأمر بالتدابير التشريعية الواجب اتخاذها لأجرأة وتنزيل مقتضيات دستور 2011، والتي تتوزع بين قوانين تنظيمية وقوانين عادية، فضلا عن التدابير الرامية إلى ملاءمة بعض التشريعات مع أحكام الدستور من جهة، وتنفيذ التزامات بلادنا على الصعيد الدولي، من خلال ملاءمة التشريع الوطني مع الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي صادقت عليها بلادنا أو التي انضمت إليها، أو من خلال سن تشريعات جديدة، تطبيقا لالتزامات بلادنا مع شركائها الدوليين من جهة أخرى.

مجلس المستشارين

حضرات السيدات والسادة،

لقد شهدت الفترة الفاصلة بين الدورتين نشاطا مكثفا لمجلس المستشارين، ووثيرة عمل متصاعدة على عدة مستويات.

وفي هذا الإطار، جرى عقد دورة استثنائية للبرلمان بمجلسيه، بمبادرة من كافة أعضائه، بتاريخ 12 مارس 2016، خصص جدول أعمالها للاستماع إلى تصريح السيد رئيس الحكومة حول آخر مستجدات القضية الوطنية، وصدر على إثر ذلك بيان عن أعضاء مجلسي البرلمان، شجب فيه ممثلو الأمة بأشد وأقوى العبارات، المواقف المنحازة وغير المسؤولة والتصريحات المستفزة للأمين العام للأمم المتحدة، وعبّروا عن رفضهم لها جملة وتفصيلا، معتبرين أن مثل هذه التصريحات تشكل انحرافا خطيرا عن نبل أهداف ورسالة وطبيعة منظمة الأمم المتحدة وخروجا عن ميثاقها المؤسس، وعما راكمته هذه المنظمة من أعراف وقواعد في مجال التجرد والحياد، وفي السعي إلى خدمة السلم والاستقرار عبر العالم.

وفي سيّاق التعبئة الوطنية، انخرط مجلس المستشارين بمختلف مكوناته في المسيرة الوطنية التي تم تنظيمها بتاريخ 13 مارس 2016 بالرباط، والتي جسّدت ملحمة وطنية للتنديد بصوت واحد بما يحاك ضد قضية وحدتنا الترابية، واستنكار التصريحات غير الموضوعية والمنحازة للأمين العام للأمم المتحدة، والتأكيد على الإجماع الوطني في التشبث بمغربية الصحراء.

إننا وإذ نستحضر في هذا الصدد الآفاق الواعدة والمتجددة التي تفتحها الزيارات الملكية السامية لعدد من البلدان الوازنة على الصعيد الدولي، والجهود المتواصلة التي ينهض بها قائد البلاد من أجل استكمال مسلسل البناء المؤسساتي وتحصين نموذجنا الديمقراطي التنموي وتأمين استقرار بلادنا، فإننا نأمل أن يتم تجاوز هذا المنعطف الخطير، الذي يشكل سابقة تمس جوهر ميثاق الأمم المتحدة، لاسيما في ظل مبادرة الحكم الذاتي التي تحظى بإشادة واسعة من قبل المنتظم الدولي.

حضرات السيدات والسادة،

عرفت الفترة الفاصلة بين دورتي أكتوبر 2015 وأبريل 2016 عملا متواصلا للجان الدائمة، تميزت بعقد اجتماع مشترك بين لجنتي الخارجية بمجلسي البرلمان لتدارس آخر مستجدات القضية الوطنية، وهو الاجتماع الذي تمخضت عنه مبادرة عقد الدورة الاستثنائية السالفة الذكر.

كما عقدت اللجان البرلمانية الدائمة، على مستوى العمل التشريعي، 16 اجتماعا، واستغرق عملها 44 ساعة و25 دقيقة.

ومن بين 41 مشروع قانون تمت إحالته على المجلس، تمت برمجة 24 نصا وتمت الموافقة على 13 منها، ستتم دراستها والتصويت عليها في الجلسة التشريعية التي ستنعقد مباشرة بعد هذه الجلسة الافتتاحية، ويتعلق الأمر بمشاريع قوانين مهيكلة تهم:

- العلامات المميزة لمنتوجات الصناعة التقليدية،

- سلامة السدود، والمباني الآيلة للسقوط،
- تنظيم عمليات التجديد الحضري،
- الترحال الرعوي وتهيئة وتدبير المجالات الرعوية والمراعي الغابوية،
- اقتناء سفن الصيد ومباشرة بنائها وترميمها،
- المراكز الاستشفائية الجامعية،
- مشروع قانون إطار لحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها،
- النظام الأساسي للصحفيين المهنيين،

هذا إلى جانب نصوص تغيّر وتتمم القوانين المتعلقة بمزاولة مهنة الهندسة المعمارية وإحداث هيئة المهندسين المعماريين الوطنية، ونظام الملكية المشتركة للعقارات المبنية، ومدونة التجارة البحرية.

وكنا نأمل أن يتأتى الشروع في دراسة باقي النصوص لولا تعذر برمجتها، وفي مقدمتها مشاريع القوانين المتعلقة بإصلاح أنظمة التقاعد، ومعاشات ونظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئة المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا.

وفي هذا الإطار، نؤكد عزم المجلس على المضي قدما في دراسة مختلف مشاريع ومقترحات القوانين التي لا تزال قيد الدرس، وندعو اللجان الدائمة، بهذه المناسبة، إلى التعجيل ببرمجة باقي النصوص.

وأود في هذا السياق، أن أسجل أن مجلس المستشارين بمختلف مكوناته وهياكله ما فتئ يؤكد مكانته كمؤسسة ذات استقلالية وسلطة تشريعية وقوة اقتراحية، في إطار من التكامل والتعاون مع مجلس النواب طبقا لما ينص عليه الدستور. ومن هذا المنطلق، فإننا نجدد التأكيد على أنه لا يمكن تحجيم أو تقليص دوره إلى مجرد غرفة لتسجيل النصوص القانونية أو مجلس لاستدراك الزمن التشريعي. ذلك أن مجلس المستشارين، كما أكد صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله في خطاب افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة من الولاية التشريعية التاسعة، "يجب أن يشكل فضاء للنقاش البناء، وللخبرة والرزانة والموضوعية بعيدا عن أي اعتبارات سياسية"(انتهى كلام جلالة الملك).

بموازاة مع العمل التشريعي، توصلت اللجان الدائمة بأربع طلبات جديدة لمناقشة مواضيع عامة، يتعلق اثنان منها بعقد اجتماع مشترك بين لجنتي الخارجية بمجلسي البرلمان حول "موضوع تعليق الاتصالات مع الاتحاد الأوروبي"، ويهم الطلب الثالث عقد اجتماع مشترك للجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية ولجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية بمجلس المستشارين بشأن موضوع "شغب الملاعب"، فيما يتمحور الطلب الرابع الذي قدّم للجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية حول وضعية التكوين المهني وبطبيعة الحال ، فإن رئاسة ومكتب المجلس قاما، بمجرد التوصل بهذه الطلبات بإحالتها على من يعينهم الأمر على مستوى القطاعات الحكومية، ولازلنا ننتظر...

وفي إطار التجاوب مع الطلبات المحالة على الحكومة في الدورة السابقة، فقد توصلت لجنة الجماعات الترابية والبنيات الأساسية بجواب الوزارة المكلفة بالنقل بخصوص دراسة وتقييم نتائج عقد البرنامج بين الدولة والمكتب الوطني للسكك الحديدية.

وتكريسا للتفاعل الإيجابي لمجلس المستشارين مع مبادرات المجتمع المدني الرامية إلى المساهمة في العملية التشريعية، فقد توصل المجلس بمذكرات مطلبية تتضمن وجهات نظر بعض الهيئات حول بعض مشاريع القوانين المعروضة على اللجان الدائمة. ووعيا من المجلس بما يمكن أن تحمله هذه المبادرات من اقتراحات لتجويد النصوص التشريعية، فقد تمت إحالتها على الفرق والمجموعات البرلمانية لاتخاذها كأرضية لإغناء التعديلات التي تقدّر تقديمها حول النصوص المعنية.

وشهدت هذه الفترة كذلك، تشكيل لجنة عهد إليها باقتراح تعديلات توافقية حول النظام الداخلي للمجلس وتفصيل العديد من مقتضياته، أخذا بعين الاعتبار المستجدات التي أفرزتها الممارسة.

وفي أفق التحضير للجلسة الشهرية التي ستخصص للأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل رئيس الحكومة في هذه الدورة، فقد توصل مكتب المستشارين بمقترحات الفرق والمجموعات البرلمانية ذات الصلة، وقرر تحديد محورين للجلسة المذكورة حول القضايا التالية:

- تنمية المناطق القروية والجبلية في ضوء الحكامة الجهوية؛
- تحدّيات المبادلات بين المغرب والاتحاد الأوربي.

أما على مستوى رصيد الأسئلة، فقد توصل مكتب المجلس بما مجموعه 316 سؤالا جديدا، ضمنها 66 سؤالا كتابيا و 250 سؤالا شفاهيا، تمحور حول قضايا تكتسي راهنية وتستأثر باهتمام الرأي العام محليا ووطنيا.

وبخصوص العلاقة مع المؤسسات الدستورية، فقد توصل المجلس على التوالي بالقرارين رقم 991/16 و992/16 اللذين بت المجلس الدستوري بموجبهما في مدى مطابقة القانونين التنظيميين المتعلقين بـ"المجلس الأعلى للسلطة القضائية" و"النظام الأساسي للقضاة" لمقتضيات الدستور.

كما ورد على المجلس خمس قرارات أصدرها المجلس الدستوري بخصوص رفض طلبات إلغاء انتخاب خمسة مستشارين.

هذا وقد توصل المجلس كذلك بتقرير المجلس الأعلى للحسابات برسم سنة 2014، والذي سيبرمج تقديمه في جلسة عامة مشتركة بتنسيق مع مجلس النواب في أقرب الآجال.

السيدات والسادة الأفاضل،

تميزت الفترة الفاصلة بين الدورتين أيضا بحدث هام تمثل في تنظيم مجلسنا للمنتدى البرلماني الدولي للعدالة الاجتماعية تحت شعار"تنمية الكرامة الإنسانية لتمكين العيش المشترك"، يومي 19 و20 فبراير 2016، والذي حظي بشرف الرعاية المولوية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

وبهذه المناسبة، نسجل بكل اعتزاز وفخر مضامين الرسالة الملكية السامية التاريخية الموجهة إلى المشاركين في المنتدى، والتي نوه فيها جلالته بمساهمة مجلس المستشارين في بناء النموذج المغربي للعدالة الاجتماعية، إذ قال جلالته:

"لا يفوتنا أن ننوه في هذه المناسبة، بمساهمة مجلس المستشارين في مسار بناء النموذج المذكور عبر تنظيم هذا المنتدى، الذي يمثل مبادرة هي الأولى من نوعها، تنعقد بمناسبة يوم أممي، هو اليوم العالمي للعدالة الاجتماعية.

ذلك أن مجلس المستشارين يستثمر بكل فعالية موقعه الدستوري وميزته المتمثلة في تعدد التخصصات والتمثيليات الترابية والمهنية والنقابية، ودوره كغرفة تترجم بدقة تطلعات المجالات الترابية والفاعلين المهنيين والنقابيين والمدنيين، في إطلاق مسار نقاش عمومي تعددي وتشاركي، بخصوص بناء نموذج مغربي للعدالة الاجتماعية قائم على التضامن بكل أبعاده"(انتهى نص الرسالة الملكية السامية).

وقد جسد تنظيم هذه التظاهرة الدولية ثقة المنتظم الدولي في المملكة المغربية وتأكيد صورتها كأرض للحوار والنقاش، حيث تميزت بالحضور الدولي الوازن، وانخراط الحكومة وممثلي مؤسسات وطنية فاعلة ومجموعة من الخبراء والفاعلين المدنيين والاقتصاديين والاجتماعيين... وقد توج هذا المنتدى باعتماد إعلان الرباط للعدالة الاجتماعية والوثيقة المرجعية بشأن النموذج المغربي للعدالة الاجتماعية.

أيها السيدات والسادة،

لقد شهدت الفترة الفاصلة بين الدورتين كذلك نشاطا دبلوماسيا هاما، إذ استقبل المجلس 16 وفدا يمثلون مؤسسات حكومية وبرلمانات وطنية وشخصيات دولية، كما شارك المجلس في 17 تظاهرة إقليمية ودولية، وعلى رأسها الزيارة التي قمنا بها على رأس وفد من المجلس إلى المملكة المتحدة بدعوة من مجلس اللوردات البريطاني ومؤسسة وستمنستر للديمقراطية بين 13 و16 من شهر مارس 2016، حيث التقينا مع مسؤولين حكوميين وبرلمانيين رفيعي المستوى، وتناولنا مختلف القضايا والمواضيع ذات الإهتمام المشترك. وأسفرت هذه الزيارة عن مخرجات ومكاسب على درجة كبيرة الأهمية ستطلعون عليها قريبا.

وقد شاركنا أيضا، على رأس وفد برلماني هام، في أشغال الجمعية 134 للإتحاد البرلماني الدولي التي انعقدت بالعاصمة لوساكا بزامبيا في الفترة الممتدة من 19 إلى 23 من شهر مارس 2016.

وقد تميزت مشاركتنا باللقاء الذي جمعنا برئيس الاتحاد البرلماني الدولي، صابر شودري، والذي أكد خلاله بأن احتضان المغرب لندوة برلمانية على هامش أشغال (كوب 22) ستشكل فرصة لإبراز دور البرلمانات في إقرار التشريعات وسن السياسات العمومية حول التغيرات المناخية وفقا للالتزامات المتضمنة في "اتفاقية باريس"، وذلك في سياق التحضيرات الجارية لاحتضان المغرب للدورة 22 لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الإطار للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية (كوب 22) والتي ستنعقد بمراكش في غضون شهر نونبر 2016.

وقدم الوفد البرلماني المغربي، خلال نفس اللقاء، طلبا، حظي بالموافقة، يرمي إلى احتضان المغرب في أواخر 2016 لفعاليات الندوة البرلمانية الجهوية لمنطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط حول موضوع "ترجمة الالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان في الواقع الوطني: مساهمة البرلمانات في مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة".

وفي إطار استعداد الاتحاد البرلماني الدولي لبلورة خطة استراتيجية لـ 2017 وما بعد، رحب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي بمقترح تقدم به البرلمان المغربي يرمي إلى اعتماد برنامج عمل في إطار مشروع هذه الإستراتيجية الجديدة تحت عنوان "وضع العدالة الاجتماعية في قلب التنمية المستدامة"، وهي مبادرة تنهل من مرجعية الأهداف الجديدة للتنمية المستدامة 2015 – 2030 التي صادقت عليها الأمم المتحدة في سبتمبر 2015 كما تستحضر أهمية وضع مقومات العدالة الاجتماعية كأساس لتحقيق تنمية مستدامة فعالة ومبتكرة.

وفي إطار تعزيز الدور المحوري لمجلسنا في توطيد وتثمين العلاقات مع دول أمريكا اللاتينية، استقبل مجلسنا وفدين هامين عن منتدى رؤساء المجالس التشريعية بأمريكا الوسطى والكاريبي Foprel وعن برلمان أمريكا الوسطى Parlacen.

وشكلت هذه اللقاءات فرصة للتعبير عن الاعتزاز بالدينامية المتميزة التي تشهدها علاقات المملكة المغربية مع بلدان أمريكا الوسطى والكاريبي، وكذا روح التشاور القائمة حول مختلف القضايا ذات الاهتمام المشترك.

وبخصوص الشؤون الإدارية للمجلس، فقد أشرفنا البارحة على أشغال الدورة الثالثة لملتقى موظفات وموظفي مجلس المستشارين الذي شكل فرصة للحوار بين مختلف مكونات المجلس، في إطار المقاربة التشاركية التي اخترناها كمنهجية للعمل وأسلوب في التدبير.

وشكل هذا الملتقى مناسبة لتدارس سبل تحديث الإدارة البرلمانية وتأهيل الموارد البشرية للمجلس، تماشيا مع إستراتيجية عملنا خلال الثلاث سنوات المقبلة، ونؤكد بهذه المناسبة على استعدادنا الدائم للتفاعل مع كل التوصيات والمبادرات الهادفة إلى تحقيق النجاعة والمردودية وتجويد العمل البرلماني.

وضمن نفس المنطق، أشرفنا على افتتاح أشغال الجمع العام العادي لجمعية الأعمال الاجتماعية لموظفات وموظفي مجلس المستشارين في غضون شهر مارس المنصرم، وأكدنا التزام المجلس بالتفاعل الإيجابي مع كل التوصيات التي تهم الارتقاء بالعمل الاجتماعي لموظفات وموظفي المجلس.

السيدات والسادة الأفاضل،

قبل الختام، أود الإشارة إلى الحدث الهام الذي سيميز دورة أبريل الحالية، والمتمثل في إجراء انتخاب ثلاثة أعضاء بالمحكمة الدستورية طبقا لمقتضيات الفصل 130 من الدستور، معربا عن أملي في أن تتضافر جهودنا جميعا من أجل تنزيل سليم لهذا المقتضى الدستوري.

كما أود أن أعبر عن أملنا الكبير في أن تكون هذه الدورة حافلة بالعطاء وحبلى بالإنتاج التشريعي الجيّد والعمل البرلماني الراقي خدمة للمصلحة العليا لوطننا.

وبهذه المناسبة، أتوجه بخالص الشكر والامتنان إلى كل من السيد رئيس الحكومة، والسيدات والسادة أعضاء الحكومة، والسيدة والسادة أعضاء مكتب مجلس المستشارين، والسيدات والسادة رؤساء الفرق ومنسقي المجموعات، والسادة رؤساء اللجان الدائمة، وكافة السيدات والسادة المستشارين على ما أبدوه من حسن تعاون وتفهم طيلة الفترة الفاصلة بين الدورتين، كان له الأثر البالغ على نجاح عمل المجلس، ومكّن من المساهمة النوعية والدراسة المعمقة للنصوص المحالة على المجلس، في أجواء اتسمت بالتوافق الإيجابي وطبعتها الجدية ومنتهى الإحساس بالمسؤولية.

كما لا يفوتني أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى موظفات وموظفي المجلس، على تفانيهم في القيام بواجبهم، والشكر موصول كذلك إلى ممثلي وسائل الإعلام السمعية والبصرية والمكتوبة والإلكترونية على مواكبتهم لأشغال المجلس وأنشطته ونقلها بكل مهنية لعموم الرأي الوطني والدولي.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

اجتماعات المكتب

اجتماع رقم 21
ليوم الاثنين 11 أبريل 2016

عقد مكتب مجلس المستشارين اجتماعه الأسبوعي يوم الإثنين 11 أبريل 2016 برئاسة رئيس المجلس السيد حكيم بن شماش.

وقد تضمن جدول الأعمال النقط التالية:

1) تتبع قرارات المكتب

2) الموافقة على محضر اجتماع المكتب

3) علاقة المجلس مع المؤسسات الدستورية:

1.3- انتخاب المجلس لثلاثة أعضاء بالمحكمة الدستورية.

2.3- خلاصات اجتماع لجنة التنسيق البرلمانية.

- تحديد موعد عقد الجلسة المشتركة بين المجلسين **لتقديم عرض السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول حصيلة أعمال المحاكم المالية برسم سنة 2014؛**
- **تقرير المجلس الاعلى للحسابات حول تنفيذ قانون المالية والتصريح العام بمطابقة حسابات المحاسبين الفردية للحساب العام برسم سنة 2013.**

3.3- مراسلة من المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان حول طلب استقبال خبير لإعداد دراسة ملاءمة التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

4) الأسئلة :

1.4- جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 12 أبريل 2016:

- **جدول الأعمال؛**
- **رئاسة الجلسة ؛**
- **أمانة الجلسة.**

5) اللجان الدائمة :

1.5 - برنامج عمل اللجان الدائمة.

6) العلاقات الخارجية :

1.6- دعوة **لحضور أشغال لجنة الشؤون الخارجية والسياسية والأمن القومي التابعة للبرلمان العربي** المزمع عقدها بالقاهرة يوم 16 ابريل 2016؛

2.6- دعوة موجهة للسيد **الحو المربوح رئيس الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط لحضور فعاليات معرض ومؤتمر دبي الدولي للإغاثة والتطوير DIHAD برسم سنة 2016.**

3.6- دعوة للمشاركة في **أشغال المؤتمر البرلماني الإفريقي العربي الرابع عشر** المزمع عقده بأبيدجان/كوت ديفوار يومي 4 و5 ماي 2016؛

4.6- مراسلة من وزارة الشؤون الخارجية والتعاون **حول مشاركة المجلس في المناظرة الوطنية لتفعيل أجندة 2030**

للتنمية المستدامة من 3 إلى 5 مايو 2016؛

5.6- طلب تنظيم **المؤتمر البرلماني الدولي حول موضوع: "البرلمانات الجهوية في مواجهة التغيرات المناخية MEDCOP22 البرلمانية"** بمدينة ورزازات **من طرف الجمعية البرلمانية للبحر الابيض المتوسط.**

6.6- مراسلة من وزارة الشؤون الخارجية والتعاون بخصوص **"التقرير حول حقوق الانسان والهجرة في بلدان ثالثة" بالبرلمان الاوروبي.**

7.6- تقرير حول مشاركة وفد عن مجلس المستشارين **في أشغال الدورة 60 للجنة وضع المرأة بالامم المتحدة واجتماع الاتحاد البرلماني الدولي المنظم على هامش الدورة حول موضوع: "تشريع القوانين من أ جل تمكين المرأة والتنمية المستدامة"، وذلك بنيويورك خلال الفترة الممتدة من 14 إلى 18 مارس 2016؛**

8.6- تقرير حول مشاركة وفد عن مجلس المستشارين **في أشغال المؤتمر التاسع والاجتماع العاشر للجنة التنفيذية لرابطة مجالس الشيوخ والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي التي انعقدت بالخرطوم/السودان، يومي 30 و31 مارس 2016.؛**

9.6- تقرير حول مشاركة وفد عن مجلس المستشارين **في أشغال الندوة البرلمانية الدولية بشأن "تشجيع الحكومات الوطنية على تعزيز المجهودات لتفعيل قرار مجلس الامن 1540 بشأن الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل" التي انعقدت بأبيدجان/كوت ديفوار يومي 22 و23 فبراير 2016.**

7) مختلفات :

1.7- الاعتمادات المفتوحة **بموجب ميزانية 2016 المخصصة لدعم الفرق والمجموعات.**

2.7- تمكين السيدات والسادة المستشارين من **وسائل عمل لتسهيل التواصل ولتبادل المعلومات بهدف التحضير الجيد للأنشطة الإشعاعية الدولية المرتقبة.**

3.7- إجراءات عملية لتفعيل قرار المكتب القاضي **بتوفير ظروف عمل السادة المستشارين مع انطلاق الدورة الربيعية.**

4.7- طلب **إدراج تنفيذ الأحكام القضائية من طرف السيد رشيد المنياري محاسب المجلس .**

اجتماع رقم 2016/20

الجمعة 08 أبريل 2016

عقد مكتب مجلس المستشارين يـــوم الجمعة 08 أبريل 2016 اجتماعا برئاسة رئيس مجلس المستشارين السيد حكيم بنشماش وحضور السادة :

محمد الأنصاري	:	الخليفة الأول للرئيس،
حميد كوسكوس	:	الخليفة الثالث للرئيس،
عبد الوهاب بلفقيه	:	محاسب المجلس ؛
محمد عدال	:	أمين المجلس،
أحمد تويزي	:	أمين المجلس.
أحمد الخريف	:	أمين المجلس.

فيما اعتذر عن الحضور كل من السادة :

عبد الالاه الحلوطي	:	الخليفة الأول للرئيس،
العربي لمحرشي	:	محاسب المجلس؛
عبد القادر سلامة	:	الخليفة الرابع للرئيس؛
نايلة مية التازي	:	الخليفة الخامس للرئيس؛
رشيد المنياري	:	محاسب المجلس.

القرارات الصادرة عن اجتماع المكتب

التشريع :

← **قرار رقم 2016/20/01 بإضافة نصين تشريعيين جاهزين إلى جدول أعمال الجلسة العامة التي سيعقدها المجلس يوم الجمعة 8 أبريل 2016 مباشرة بعد افتتاح دورة أبريل من السنة التشريعية 2015-2016، والتي سيترأسها الخليفة الأول للرئيس السيد محمد الأنصاري بمساعدة أمين المجلس السيد محمد عدّال، وهما:**

- مشروع قانون رقم 70.13 **يتعلق بالمراكز الاستشفائية الجامعية**؛
- مشروع قانون رقم 51.15 يقضي بإعادة تنظيم "المسرح الوطني محمد الخامس".

← **قرار رقم 2016/20/02 بإحالة مشروع قانون رقم 85.15 يوافق بموجبه على اتفاقية الضمان الاجتماعي الموقعة بتونس في 5 محرم 1437 (19 أكتوبر 2015) بين المملكة المغربية والجمهورية التونسية، المودع لدى مكتب المجلس من رئيس الحكومة، على لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة.**

←**قرار رقم 2016/20/03 يقضي بالبدء في استعمال التدبير الإلكتروني للأسئلة وذلك ابتداء من يوم الاثنين 10 أبريل 2016 بواسطة لوحات الكترونية (SAMSUNG SM-T561) التي سيتم اقتناءها؛**

العلاقات الخارجية :

←**قرار رقم 2016/20/04 بالموافقة على المشاركة في أعمال المنتدى الشامل للنساء البرلمانيات المزمع عقده بعمان الأردن يومي 4 و5 ماي 2016 (1 من الاغلبية + 1 من المعارضة + مرافق إداري) ؛**

←**قرار رقم 2016/20/05 بالموافقة على المشاركة في الاجتماع التنسيقي الرابع بخصوص إعداد التقرير الوطني برسم الجولة الثالثة من آلية الاستعراض الدوري الشامل** الذي سينعقد يوم الجمعة 15 أبريل 2016 بمقر من المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان بالرباط؛

← **قرار رقم 2016/20/06 بالموافقة على المشاركة في** المهمتين المبرمجتين للبرلمان الأوروبي بكل من بروكسيل وستراسبورغ في إطار **اللجنة البرلمانية المشتركة المغربية الأوروبية** خلال شهر أبريل 2016.

← **قرار رقم 2016/20/07 بالموافقة على مشاركة** السيد المستشار عبد الصمد قيوح، رئيس مجموعة الصداقة المغربية الفرنسية في المائدة المستديرة حول موضوع: **"الجهات بالمملكة المغربية وجمهورية فرنسا: نحو جيل جديد من التعاون اللامركزي"** المزمع عقدها بسفارة المملكة المغربية بباريس يوم 03 ماي 2016.

←**قرار رقم 2016/20/08 بالموافقة على رغبة عمدة الجزيرة الخضراء، رئيس لجنة الخارجية بمجلس الشيوخ الاسباني** القيام بزيارة عمل لبلادنا خلال الفترة الممتدة من 19 إلى 22 أبريل 2016.

← قرار رقم **2016/20/09** بدراسة مقترح القيام بزيارة عمل للبرلمان الكولومبي في إطار التصدي لأنشطة الانفصاليين المتزايدة هناك؛

← قرار رقم **2016/20/10** بمراسلة من وزارة الشؤون الخارجية والتعاون حول طلب مجلس نواب الشعب التونسي الحصول على لائحة أعضاء مجموعة الصداقة والتعاون البرلمانية المغربية التونسية؛

← قرار رقم **2016/20/11** بمراسلة الفرق والمجموعات بالمجلس لاستكمال هيكلة لجان الصداقة والشعب البرلمانية، وبصفة خاصة مجموعة الصداقة والتعاون المغربية الفرنسية واللجنة المغربية الأوربية المشتركة؛

← قرار رقم **2016/20/12** بإعداد تقارير عن جميع زيارات العمل التي يقوم بها أعضاء المجلس إلى الخارج، وتوزيعها على السيدة والسادة أعضاء المكتب قبل برمجتها في جدول أعماله.

← قرار رقم **2016/20/13** بتقديم تقارير دورية عن تقدّم الالتزام بتعهدات المجلس في المجال الدبلوماسي؛

← قرار رقم **2016/20/14** بالتنسيق مع مجلس النواب في إيفاد البعثات البرلمانية إلى الخارج في إطار توزيع الأدوار بين المجلسين؛

شؤون برلمانية :

← قرار رقم **2016/20/15** يقضي بإجراء دراسة حول ديمومة أداءات الصندوق الخاص بتدبير معاشات المستشارين البرلمانيين، في ضوء تناقص مبلغ الاشتراكات الناجم عن التقليص العددي لأعضاء المجلس في صيغته الدستورية الجديدة؛

← قرار رقم **2016/20/16** يقضي باختيار لائحة من موظفي المجلس لوضعها رهن إشارة الفرق والمجموعات التي تعاني الخصاص في الموارد البشرية، قصد أداء المهام ذات طبيعة تقنية بهذه الفرق والمجموعات؛

← قرار رقم **2016 /20/17** باعتماد قرارات بشأن إدماج اللغة الأمازيغية في أشغال المجلس بناء على ورقة أعدّها السيد حميد كوسكوس الخليفة الثالث للرئيس، تتعلق ب:

- تصدير كافة المراسلات الصادرة عن المجلس باللغتين العربية والأمازيغية، بمجرّد نفاذ المخزون الحالي من الأوراق الخاصة بالمراسلات؛
- بث أسماء وصفات المتدخلين في الجلسات العامة المنقولة تلفزيا بحروف تيفيناغ؛
- برمجة جلسة عمل قريبة مع المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية حول سبل التعاون مع المجلس لتعميم استعمال الأمازيغية في أشغاله وتكوين موظفيه في هذا المجال؛

← قرار رقم **2016/20/18** بتكليف لجنة من المكتب بإعداد برنامج الملتقى البرلماني للجهات بتشاور وتنسيق مع الهيئات المنتخبة والمؤسسات الوطنية ذات العلاقة.

قضايا للإطلاع

التشريع :

- إخبار من مجلس النواب بسحب مقترح القانون الذي سبق أن تقدم به فريق العدالة والتنمية المتعلق بمنع الاتجار في مادة النرجيلة، الشيشة واستهلاكها.

العلاقات الخارجية :

- تقرير حول زيارة العمل التي قام بها السيد رئيس مجلس المستشارين **لبريطانيا خلال الفترة الممتدة من 13 إلى 16 مارس 2016.**

- تقرير السيد المستشار أحمد الخريف، أمين مجلس المستشارين، **ممثل المجلس لدى برلمان أمريكا الوسطى، حول زيارة العمل التي قام بها وفد عن برلمان أمريكا الوسطى لبلادنا خلال الفترة الممتدة من 17 إلى 22 مارس 2016، وذلك بناء على دعوة من مجلس المستشارين .**

- تقرير حول الزيارة التي قام بها إلى باريس السيد المستشار عبد الصمد قيوح، **رئيس مجموعة الصداقة والتعاون المغربية الفرنسية: (1) دراسة المقترح الفرنسي المتعلق بقيام مجموعة الصداقة والتعاون الفرنسية المغربية بزيارة عمل لكل من الرباط وورزازات والداخلة خلال شهر ماي 2016، و(2) مشروع**

شؤون إدارية :

- تقرير السيد حميد كوسكوس حول **الملتقى الثالث لموظفات وموظفي مجلس المستشارين المنعقد يوم الخميس 07 أبريل 2016.**

▪ رئيس المجلس يستقبل وفدا عن حزب "حركة 5 نجوم" الإيطالي

استقبل رئيس مجلس المستشارين، السيد حكيم بن شماش، وفدا عن حزب "حركة 5 نجوم" الإيطالي برئاسة السيد Buffagni Stefano ، يوم الخميس 7 أبريل 2016 بمقر المجلس.

وخلال هذا اللقاء، عبر السيد رئيس المجلس عن اعتزازه بأهمية هذه الزيارة، ودورها في تعميق علاقات الشراكة الإستراتيجية ومجابهة التحديات المشتركة خدمة لمصالح البلدين والشعبين الصديقين.

واستعرض السيد الرئيس تجربة البناء الديمقراطي بالمملكة المغربية تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، معتبرا أن المغرب يشكل استثناء في منطقة متوترة. كما توقف عند المكتسبات الهامة والنوعية التي تضمنها دستور 2011 على مستوى تأكيد الاختيار الديمقراطي، بشكل لا رجعة فيه، في بناء دولة ديمقراطية يسودها الحق والقانون، وتشبث المغرب بحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالميا.

وأشاد السيد الرئيس بحزب"حركة 5 نجوم" الذي استطاع أن يخلق دينامية جديدة داخل الساحة السياسة الإيطالية، إن على مستوى الخطاب أو على مستوى الممارسة السياسية.

وبخصوص قضية الصحراء المغربية، أطلع السيد رئيس مجلس المستشارين الوفد الإيطالي، على مضامين وأهمية مقترح الحكم الذاتي لحل النزاع الإقليمي المفتعل حول الأقاليم الجنوبية للمملكة في إطار السيادة الوطنية، مبديا أسفه على استمرار الجزائر والبوليساريو حبيستين لمنطق وأجواء الحرب الباردة.

ومن جهته، أكد الوفد الإيطالي رغبة حزب "حركة 5 نجوم" في بناء علاقات صداقة وشراكة مع المملكة المغربية بآفاق رحبة وواعدة خدمة للمصالح المشتركة بين البلدين والشعبين الصديقين على قاعدة رابح رابح.

ونوه الوفد الإيطالي بيقظة الأجهزة الأمنية المغربية وبالمقاربة الأمنية التي ينهجها المغرب لحماية أمن واستقرار المنطقة، وبالتعاون الأمني المغربي ـ الأوربي في مواجهة التهديدات الإرهابية.

كما سجل الوفد الإيطالي امتعاضه من التصريحات الأخيرة للأمين العام للأمم المتحدة حول موضوع الصحراء، معتبرا إياها تصريحات غير مقبولة وتتنكر للجهود الواقعية للمغرب في إيجاد حل نهائي للنزاع المفتعل حول الصحراء، مجددا دعمه للمغرب في الدفاع عن قضية وحدته الترابية.

هذا، وأكد الجانبان على أهمية الاشتغال المشترك على أوراش وبرامج عمل ملموسة بهدف بناء شراكة نموذجية، تتعدى ما هو سياسي إلى ما هو استراتيجي في أفق استثمار كل الفرص المتاحة على مستوى التعاون الثنائي بين البلدين.

▪ استقبال الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الموريتاني، المكلفة بالشؤون المغاربية والإفريقية وبالموريتانيين في الخارج.

استقبل رئيس مجلس المستشارين، السيد حكيم بن شماش، مرفوقا بالخليفة الثاني لرئيس المجلس السيد عبد الإله الحلوطي وأمين المجلس السيد أحمد التويزي، الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون، المكلفة بالشؤون المغاربية والإفريقية وبالموريتانيين في الخارج، السيدة خديجة امبارك فال، يوم الخميس 7 أبريل 2016 بمقر المجلس.

وخلال هذا اللقاء، أشاد الجانبان بالروابط التاريخية المتينة التي تجمع القطرين الشقيقين والتي يمكن أن تشكل رافعة قوية من أجل اندماج مغاربي، يحقق حلم شعوب المنطقة ودولها الخمس في التنمية والديمقراطية والأمن والإستقرار لمواجهة التحديات المشتركة.

كما نوه الجانبان بالإرادة السياسية القوية لقائدي البلدين صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وفخامة الرئيس محمد ولد عبد العزيز، لتعميق وتوطيد العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين.

وشدد السيد الرئيس على أهمية تعزيز التعاون البرلماني من خلال برامج عمل مشتركة، وتكثيف الزيارات والاستفادة من الخبرات وتقاسم التجارب والتشاور والتنسيق في مختلف المحافل الدولية حول القضايا ذات الاهتمام المشترك.

ومن جانبها، أكدت السيدة الوزيرة على جودة العلاقات الأخوية بين البلدين، وأهمية تحصينها ضد كل تشويش خدمة للمصالح المشتركة للبلدين والشعبين الشقيقين.

▪ رئيس مجلس المستشارين يتباحث مع نائب الوزير الأول، وزير الشؤون الخارجية السلوفيني.

استقبل رئيس مجلس المستشارين، السيد حكيم بن شماش، نائب الوزير الأول، وزير الشؤون الخارجية بجمهورية سلوفينيا، السيدKarl Erjavec، يوم الثلاثاء 5 أبريل 2016 بمقر المجلس.

وخلال هذا اللقاء، أبرز السيد رئيس المجلس مستوى العلاقات الثنائية المتميزة التي تربط بين المملكة المغربية وجمهورية سلوفينيا، مؤكدا على ضرورة استثمار كل الإمكانيات التي يتيحها الموقع الجيواستراتيجي للبلدين لمواجهة التحديات المشتركة وتوطيد علاقات التعاون والشراكة لتشمل مختلف المجالات.

واستعرض السيد الرئيس جهود المملكة المغربية في مسار بناء دولة الحق والقانون والمؤسسات وإطلاق أوراش تنموية كبرى بقيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله في ظل محيط إقليمي مضطرب.

وأكد السيد الرئيس على أهمية تقوية التعاون المؤسساتي البرلماني من خلال برنامج عمل يهدف إلى الاستفادة من الخبرات وتقاسم التجارب وتكثيف التنسيق والتشاور حول القضايا ذات الإهتمام المشترك في مختلف المحافل الدولية، كما دعا إلى تشكيل لجنة برلمانية مشتركة لممثلي المقاولات بكل من مجلس المستشارين المغربي والمجلس الوطني السلوفيني، بحكم التشابه في مكونات تركيبة المجلسين، كآلية لتعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين الصديقين.

وبخصوص قضية الوحدة الترابية للمملكة المغربية، جدد السيد الرئيس شكره لجمهورية سلوفينيا على موقفها الداعم لجهود الأمم المتحدة من أجل إنهاء النزاع الإقليمي المفتعل حول الصحراء المغربية، مذكرا في هذا السياق بأهمية المقترح المغربي للحكم الذاتي الذي حظي باعتراف دولي واسع، كحل سياسي، جدي وواقعي لمعالجة هذه القضية.

ومن جهته، أكد السيد نائب الوزير الأول، وزير الشؤون الخارجية السلوفيني على أهمية هذه الزيارة ودورها في تعزيز وتعميق علاقات الشراكة والصداقة الجيدة بين البلدين، آملا أن تعطي نفسا جديدا لعلاقات متعددة الأبعاد، ولاسيما على المستويين الاقتصادي والثقافي.

وشدد المسؤول السلوفيني على الدور الهام للتعاون البرلماني في تعميق روابط الصداقة القائمة بين البلدين والشعبين.

ونوه المسؤول السلوفيني بأهمية الإصلاحات الكبرى التي انخرطت فيها المملكة المغربية، وبجهودها المتواصلة في مجال محاربة الإرهاب والتعاون الأمني الدولي، معتبرا أن المغرب يشكل نموذجا للأمن والاستقرار بمنطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط.

وتميز هذا اللقاء، بتناول الجانبان لعدد من القضايا الإقليمية والدولية ذات الإهتمام المشترك.

■ جلسة عمومية للدراسة والتصويت على مشاريع قوانين جاهزة

عقد مجلس المستشارين مجلس المستشارين جلسة عمومية يوم الجمعة 8 أبريل 2016 مباشرة بعد افتتاح الدورة الحالية ترأسها السيد محمد الأنصاري الخليفة الأول لرئيس المجلس، وصادق خلالها بالإجماع على مشاريع القوانين التالية:

- مشروع قانون رقم 59.14 يتعلق باقتناء سفن الصيد ومباشرة بنائها وترميمها.
- مشروع قانون 46.12 يغير ويتمم بموجبه الملحق الأول من الظهير الشريف الصادر في 28 من جمادى الآخرة 1337 (31 مارس 1919) بمثابة مدونة التجارة البحرية.
- مشروع قانون رقم 113.13 يتعلق بالترحال الرعوي وتهيئة وتدبير المجالات الرعوية والمراعي الغابوية.
- مشروع قانون رقم 133.12 يتعلق بالعلامات المميزة لمنتوجات الصناعة التقليدية.
- مشروع قانون رقم 30.15 يتعلق بسلامة السدود.
- مشروع قانون رقم 87.14 يقضي بتغيير القانون رقم 016.89 المتعلق بمزاولة مهنة الهندسة المعمارية وإحداث هيئة المهندسين المعماريين الوطنية.
- مشروع قانون رقم 106.14 يقضي بتغيير القانون رقم 016.89 المتعلق بمزاولة مهنة الهندسة المعمارية وإحداث هيئة المهندسين المعماريين الوطنية.
- مشروع قانون إطار رقم 97.13 يتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها. (في إطار قراءة ثانية).
- مشروع قانون رقم 94.12 يتعلق بالمباني الآيلة للسقوط وتنظيم عمليات التجديد الحضري.
- مشروع قانون رقم 106.12 بتغيير وتتميم القانون رقم 18.00 المتعلق بنظام الملكية المشتركة للعقارات المبنية.
- مشروع قانون رقم 70.13 يتعلق بالمراكز الاستشفائية الجامعية.
- مشروع قانون رقم 51.15 يقضي بإعادة تنظيم "المسرح الوطني محمد الخامس".

فيما صادق بالأغلبية على مشروع قانون رقم 89.13 يتعلق بالنظام الأساسي للصحفيين المهنيين. (في إطار قراءة ثانية).

مجلس المستشارين

أشغال اللجان الدائمة

- **النصوص المصادق عليها من طرف اللجن الدائمة خلال الفترة الفاصلة بين الدورتين.**

- **لجنة التعليم والشؤون الثقافية والإجتماعية.**
  - مشروع قانون رقم 89.13 يتعلق بالنظام الأساسي للصحافيين المهنيين في إطار قراءة ثانية.
  - مشروع قانون إطار رقم 97.13 المتعلق بحماية الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها في إطار قراءة ثانية.
  - مشروع قانون رقم 70.13 يتعلق بالمراكز الستشفائية الجامعية.
  - 4.مشروع قانون رقم 51.15 يقضي بإعادة تنظيم "المسرح الوطني محمد الخامس".
- **لجنة الفلاحة والقطاعات الانتاجية.**
  - مشروع قانون رقم 133.12 يتعلق بالعلامات المميزة لمنتوجات الصناعة التقليدية.
  - مشروع قانون رقم 30.15 يتعلق بسلامة السدود.
  - مشروع قانون رقم 59.14 يتعلق باقتناء سفن الصيد ومباشرة بنائها وترميمها.
  - مشروع قانون رقم 46.12 يغير ويتمم بموجبه الملحق الأول من الظهير الشريف الصادر في 28 من جمادى الأخرة 1337 (31 مارس 19919) بمثابة مدونة التجارة البحرية.
  - مشروع قانون رقم 113.13 يتعلق بالترحال الرعوي وتهيئة وتدبير المجالات الرعوية والمراعي الغابوية.
- **لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية.**
  - مشروع قانون رقم 94.12 يتعلق بالمباني الآيلة للسقوط وتنظيم عمليات التجديد الحضري،
  - مشروع قانون رقم 106.12 بتغيير وتتميم القانون رقم 18.00 المتعلق بنظام الملكية المشتركة للعقارات المبنية.
  - مشروع قانون 87.14 يقضي بتغيير القانون رقم016.89 المتعلق بمزاولة مهنة الهندسة المعمارية وإحداث هيئة المهندسين المعماريين الوطنية.
  - مشروع قانون 106.14 يقضي بتغيير القانون رقم016.89 المتعلق بمزاولة مهنة الهندسة المعمارية وإحداث هيئة المهندسين المعماريين الوطنية .

برامج اللجان الدائمة

لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية

■ لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية.

■ الثلاثاء 12 أبريل 2016:

✓ على الساعة الثانية عشرة زوالا: بمكتب اللجنة

- آخر أجل لإيداع التعديلات المقدمة حول مشروع قانون رقم 43.13 يتعلق بمزاولة مهن التمريض.

■ الأربعاء 13 أبريل 2016:

✓ على الساعة العاشرة صباحا: بقاعة عكاشة

- مواصلة دراسة مقترح قانون يتعلق بالفنان وبالمهن الفنية.

✓ على الساعة الثالثة زوالا: بقاعة عكاشة

1. البت في التعديلات والتصويت على مشروع قانون رقم 44.13 يتعلق بمزاولة مهنة القبالة.
2. البت في التعديلات والتصويت على مشروع قانون رقم 43.13 يتعلق بمزاولة مهن التمريض.

■ لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية.

■ الخميس 14 أبريل 2016:

✓ على الساعة العاشرة صباحا: بقاعة عكاشة

- مواصلة دراسة مشروع قانون رقم 40.13 يتعلق بمدونة الطيران المدني.

■ احتضان البرلمان المغربي لأشغال الندوة المشتركة مع الجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال أطلسي

يحتضن البرلمان المغربي أشغال الندوة المشتركة لكل من Rose- Roth واللجنة الخاصة بالمتوسط والشرق الأوسط واللجنة الفرعية المعنية بالعلاقات الاقتصادية العابرة للأطلسي التابعة للجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال الأطلسي، وذلك خلال الفترة الممتدة من 20 إلى 22 أبريل 2016 .

وتندرج هذه الندوة في إطار تقوية التعاون بين البرلمان المغربي والجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال الأطلسي من خلال وضع "شريك متوسطي" الذي يحظى به البرلمان المغربي لدى هذه الجمعية.

وسيحضر هذه الندوة، إضافة إلى وفود برلمانات الدول الأعضاء في الجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال أطلسي، ممثلو مختلف المنظمات الجهوية والقارية، وكذا خبراء دوليون

الإشراف

*الأمانة العامة لمجلس المستشارين
*مديرية العلاقات الخارجية والتواصل
*قسم الإعلام
*مصلحة التواصل واليقظة الإعلامية

الهاتف : 537218371 (212+)
الفاكس:537728134(212+)
البريد الإلكتروني: Bulletin.internecc@gmail.com
العنوان الإلكتروني:www.Parlement.ma